

صفحة متخصصة أسبوعية
تهتم بقطاع الصناعة

للتواصل
h.alkhateeb@alanba.com.kw
Industry@alanba.com.kw
إعداد: هديل الخطيب

صناعة

دراسة

خلال دراسة أعدتها هيئة الصناعة لرصد مشكلاتها بالكويت

معوقات الصناعات الحرفية.. لا مواد خام ولا آلات ولا تسويق جيداً



ان يتم ذلك بالتنسيق مع الهيئة العامة للصناعة من جهة، وبقية الجهات الحكومية والجامعات والهيئات والمعاهد ومراكز التدريب من جهة أخرى.

وأكدت التوصيات ان هناك ضرورة ملحة لتخصيص محفظة للصناعات الحرفية لتوفير قروض منخفضة الفوائد وحث البنوك والجهات التمويلية على نشر الوعي التعريفي بأجهزتها

التي أوصت الدراسة التي تشجع المصانع المحلية والمنشآت الحرفية واعطائها صفة الأولوية في المناقصات والمشتريات الحكومية ما يساعدها على تصريف وتسويق منتجاتها والتنسيق مع أجهزة الاعلام للتعريف بالمنتج الوطني، كما أوصت بتطوير المهارات والقدرات البشرية وتدريب العمالة الوطنية لتصبح ماهرة وربط المناهج التعليمية بسوق العمل وغرس الوعي لمفهوم القيمة الإيجابية للحرفة الصناعية للكوادر الوطنية.

ونكرت الدراسة ان المنشأة الصناعية والحرفية في الكويت تعاني من قصور المعلومات وتضارب الإحصاءات الصناعية الصادرة، وأرجعت تلك الأسباب الى ان معظم المنشآت الحرفية مؤجرة من الباطن لوافدين من جنسيات مختلفة أغلبها من الجنسيات الآسيوية، فيما يصعب عليها تقدير المعلومات والإحصاءات، ناهيك عن نقص الوعي لديها مما يزيد من صعوبات دراسة الفرص الاستثمارية التي تساعدها على اتخاذ القرار السليم في تطوير انشطتها الحرفية للمنافسة في السوق.

توصيات الدراسة

وأوصت الدراسة بضرورة دعم مجال البحث والتطوير في قطاع الصناعات الحرفية لرفع مستوى قدرتها التنافسية للتغلب مع متطلبات الاسواق المحلية والعالمية الى جانب تطوير القاعدة الصناعية والعمل على تشجيع المنشآت الحرفية وخاصة التي يديرها المواطن الكويتي كذلك حاضنات الاعمال على

تشجيع السوق وكثرة المنشآت الحرفية تجعل بعضها لا يصدد امام قوة المنافسة ويضطر الى ترك المنشأة ومزاولة مهنته، مشيرة الى ان دعم وجود سياسة تسويقية ناجحة تعتبر من اكبر المعوقات التي تواجه المنشأة الحرفية وتختلف تلك الصعوبات باختلاف نوع المنشأة وطبيعة نشاطها لاسيما ان ضعف فرص التصدير للخارج تصبح هي الأخرى معوقاً آخر.

وبالإضافة الى ذلك فهناك تسد في الأجور والمكافآت للانشطة الحرفية جعلها تضطر الى توظيف افراد غير مؤهلين وهو ما يؤدي الى نقص الجودة وضعف التسويق، كما ان انخفاض او عدم وجود حملات ترويجية هادفة ينتج عنها اغراق السوق بالمنتجات والسلع وحادثة المنافسة من الأخرى المستوردة والاقبل كلفة التي تسبق القوة الشرائية للمنتج المحلي، فضلاً عن ان ارتفاع نفقات الدعاية والإعلان للمنتج المحلي ينتج عنه ارتفاع سعر الوحدة وعليه تواجه صعوبة في التسويق.

المحلية لاسيما ان السوق يفتقر الى التجانس وذلك بحكم تذوق المستهلكين، فضلاً عن تنوع الجنسيات المقيمة وهو الامر الذي يظهر تبايناً واضحاً في التفضيلات الاستهلاكية وينعكس ذلك بمتوسط الدخل للفرد والذي يبلغ اعلى المتوسطات في العالم وان كان الفكر الاقتصادي يؤكد ان حجم السوق يتحدد وفق القوة الشرائية الا ان واقع الحجم السكاني في الكويت يمثل قيدياً يمكن تعويضه عن طريق زيادة دخل الفرد، فضلاً عن ان الدخل يحدد نوع السلعة المطلوبة ويهكل الطلب.

تنمية صعبة المنال

وأكدت الدراسة ان الواقع الفعلي لتنمية الصناعات الحرفية يواجه تعقيدات كبيرة منها اطالة مدة الحصول على الرخصة وتعد هيئة الصناعة هي المسؤولة عن اصدار التراخيص الصناعية العامة بما فيها الحرفية، إضافة الى بعض الجهات الرسمية والأخرى منها وزارة التجارة والصناعة وبلدية الكويت والإدارة العامة للإطفاء ووزارة الصحة والهيئة العامة للإبادة ورغم كثرة التوصيات والنداءات بتوحيد الجهة التي تشرف على اصدار تراخيص الحرف الصناعية لاتخاذ القرار فإن الجدوى كانت هي التحدي والمعوق الكبير لتلك المحاولات.

وبينت الدراسة أن ضيق السوق المحلي يمثل عائقاً أساسياً من معوقات الصناعة

وتداخل وتشابك الاختصاصات وضعف الارتباط والتنسيق بين تلك الأجهزة وهو ما أدى الى طول الدورة المستندية وتأخر اجراءات اصدار التراخيص.

وأكدت الدراسة ان الواقع الفعلي لتنمية الصناعات الحرفية يواجه تعقيدات كبيرة منها اطالة مدة الحصول على الرخصة وتعد هيئة الصناعة هي المسؤولة عن اصدار التراخيص الصناعية العامة بما فيها الحرفية، إضافة الى بعض الجهات الرسمية والأخرى منها وزارة التجارة والصناعة وبلدية الكويت والإدارة العامة للإطفاء ووزارة الصحة والهيئة العامة للإبادة ورغم كثرة التوصيات والنداءات بتوحيد الجهة التي تشرف على اصدار تراخيص الحرف الصناعية لاتخاذ القرار فإن الجدوى كانت هي التحدي والمعوق الكبير لتلك المحاولات.

وبينت الدراسة أن ضيق السوق المحلي يمثل عائقاً أساسياً من معوقات الصناعة

طلبت للقوائم الصناعية بمعدل 60 طلباً تمثل نسبة 34٪ إضافة الى ذلك طلب عمالة بنحو 23 طلباً، وخلافاً لذلك طلب قروض من البنك الصناعي لم تستكمل اجراءاتها، الى جانب متطلبات بالإعفاءات الجمركية واقامة المعارض، وارتفاع تكلفة الإيجارات.

وكان من بين مقترحات الحرفيين ايضا انشاء صندوق لإعانة المصانع ودعم المصانع ودعم الصادرات للخارج وحماية الصناعات الوطنية والعمل على تشجيعها الى غيرها من متطلبات ضوابط الإنتاج والمساعدة في استيراد الماكائن والآلات وحماية قطاع الانميوم ودراسة السوق المحلي.

غالبية الحرف لا تستفيد من مزايا هيئة الصناعة لدعمها

البيروقراطية والروتين الحكومي أبرز معوقات تطوير الصناعة بالكويت

حرية الاستيراد وانخفاض التعرف الجمركية أعطيا الأفضلية للسلع الأجنبية على المحلية

مقترحات الحرفيين

ورصدت الدراسة المقترحات المقدمة من الحرفيين لتطوير صناعاتهم والتي تمثلت في:

مقترحات الحرفيين

كشفت دراسة أعدتها الهيئة العامة للصناعة لرصد مشكلات الصناعات الحرفية عن أن أبرز الصعوبات التي تواجه المصانع المتوسطة تكمن في حصولها على الآلات والمعدات والمواد الخام والتي تحتاج الى تمويل كبير.

وأيضا هناك المناطق التسويقية للاتاج والتي كانت هي الأخرى ضمن أغلب صعوبات نظراً لقلّة المعارض الداخلية والخارجية التي تسوق تلك المنتجات والسلع الحرفية وتمثلت بنسبة 27٪ من إجمالي تسويق السلع.

كما أوضحت الدراسة ان اغلب الحرف لا تستفيد من المزايا التي تقدمها هيئة الصناعة لدعم وتنمية الصناعات الحرفية، ويعود ذلك الى عدم وعي اصحاب الحرف بالمزايا المتوفرة لدى الهيئة والتي من شأنها ان تساهم في رفع معدلات الدخل المالية.

ورصدت الدراسة المقترحات المقدمة من الحرفيين لتطوير صناعاتهم والتي تمثلت في:

أخبار صناعية

عندما تسقط أرضك الصناعية سهواً!

غير مدرج ضمن الشركات المخصص لها في قطعة 5 في صباحان وهي الوحيدة المخصصة للصناعات الغذائية.

وأوضحت المصادر أن المسؤولين في المصنع دهشوا بذلك الرد، خصوصاً من خلال مراجعاتهم المستمرة لهيئة كانوا يتلقون وعوداً بتسليم الأرض بينما تنتهي القضية بين الهيئة والمشغل. وبينت المصادر أن بعد ذلك تم رفض طلب المصنع لأن اتضح للهيئة بأن قطعة 5 مخصصة للتوسعات الخاصة بمصانع صباحان وليس المناطق الأخرى!

مصانع دوأية تشتكي نقص الدعم والتشجيع الحكومي

اشتكى مصانع متخصصة في صناعة السدء والمنتجات الطبية من نقص التشجيع والدعم الحكومي لهذه الصناعة الاستراتيجية التي تعد من أكثر الصناعات دقة وحساسية وتكلفة مالية باهظة والتي تشهد منافسة شرسة من قبل المصانع الخليجية والمنافسة. وطالبت الشركة بمنحها الأولوية في

أشارت مصادر مطلعة الى أن أحد المصانع المحلية المتخصصة في صناعة الأغذية الخفيفة قد تقدمت بطلب لهيئة العامة للصناعة منذ العام 2004 وذلك لتوسعة المصنع الحالي، حيث إن المصنع تم تأسيسه منذ العام 1959 وهو في الوقت الحالي لا يغطي الاحتياجات من حيث الحجم والمباني للمعدات. وبينت المصادر أن الهيئة العامة للصناعة قد وافقت على الطلب وتخصيص أرض في صباحان منذ العام 2004 ومنذ ذلك الحين إلى هذا الوقت لم يتم تسليم الأرض لأنه اتضح بعد ذلك بأن اسم الشركة

وأضاف الموسى بالقول: «من الخطط المستقبلية التي تطمح الهيئة إلى تحقيقها هو إقرار السلطة التشريعية لبعض مشاريع القوانين المقترحة من قبل الهيئة لتنظيم سوق العمل، ومن أبرزها مشروع تغليظ العقوبات لأصحاب العمل والعاملين المخالفين لقانون العمل بالقطاع الأهلي، وكذلك تعديل المادة 57 من هذا القانون الخاصة بتحويل الأجور للمؤسسات المالية المحلية».

تصريح

لتسهيل إنجاز معاملاتهم حسب المعايير

أحمد الموسى: قائمة ذهبية للمصانع الملتزمة.. قريباً

الانظمة الآلية التي تخدم الهيئة، وذلك بعد أن أصبح النظام القديم يحتاج الى تطوير يتواءم مع المتطلبات الجديدة، حيث تم طرح مناقصة لتطوير منصة العمل من أجل تقليص الدورة المستندية واستقبال المستندات آلياً مما سيؤدي إلى عدم الانتقال من قسم إلى قسم لإنجاز المعاملات وكذلك بما يضمن أمن المعاملات وسريتها.

وحول أهم الخطط المستقبلية للهيئة، لفت إلى أن الهيئة لديها خطط استراتيجية كثيرة من أبرزها استكمال المنظومة الآلية التي تمكن أصحاب العمل من إنجاز كل الإجراءات الخاصة بتعاملاتهم اليومية من خلال البوابة الإلكترونية. وكذلك الربط الآلي مع العديد من الجهات الحكومية



المدير العام لهيئة الصناعة العامة للموسى

اختصار الدورة المستندية إذ إنه بناء على تعليمات وزير الشؤون الاجتماعية والعمل وزير الدولة لشؤون التخطيط والتنمية هند الصبيح بشأن تطوير

قال المدير العام لهيئة العامة للقوى العاملة بالوكالة أحمد الموسى إن من أهم الخدمات التي توفرها الهيئة للقطاع الصناعي منحهم اسما للمستخدم، حيث يستطيع الصناعيون إنجاز معاملاتهم من خلال البوابة الإلكترونية وهم بمقر عملهم.

وأضاف: تدرس الهيئة منح الصناعيين الملتزمين بقانون العمل بالقطاع الأهلي القرارات المنفذة له تسهيلات لإنجاز معاملاتهم حسب المعايير الموضوعية بقوائم المتميزين، أو ما يطلق عليها القوائم الذهبية، بالإضافة إلى بحث آلية لفت التشابك بين هيئة القوى العاملة والهيئة العامة للصناعة بشأن الأمن والسلامة. وأشار الموسى إلى أن الهيئة تعمل جاهدة على